الباب التاسع

أشكال المشروعات

اختلفت أشكال المشروعات فى مصر من زمن إلى آخر ، كما أنها اختلفت فى كل من القطاعات العام والخاص والتعاونى .

فإذا بدأنا بالقطاع العام ، ورجعنا فى ذلك إلى عهد محمد على ، فإنا نلحظ أن النشاط الإنتاجى العام لم تكن تقوم به فى ذلك الوقت وحدات تتمتع باستقلال إدارى ومالى عن « الحكومة » بالمعنى الدقيق ، أو تتبع أساليب تجارية أو صناعية متميزة عن الأساليب البيرقراطية المعروفة ، بل كان النشاط الإنتاجى المذكور واقعا تحت الإشراف الحكومى المباشر ، وذلك من قبل « الباشا » شخصيا أو من يعهد هو إليه فى ذلك ، فالزراعة مثلا كان يتولاها ـ كل فى حدود اختصاصه ـ مديرو الأقاليم ومأمورو المراكز وحكام الأخطاط ومشايخ البلاد الخ ، فمثلا كان «شيخ البلد» يعتبر الرئيس الإدارى لقريته، وكان بهذه الصفة «يشرف على وضع البذور فى الأرض، وطريقة الزراعة ، وعلى المحصول ، ونقل المنتجات ، وله كذلك أن يسلم الأرض للفلاحين .. »[1]

كذلك ، كان « ناظر الخارجية والتجارة » يختص ، فيما يختص به ، بشئون التجارة ، ويساعده فى ذلك رجال الإدارة فى الأقاليم ، فقد كان يعهد إليه « بإدارة المخازن التجارية الحكومية أو (الشون) والإشراف عليها وكذا الجمارك والالتزامات والصفقات والمزايدات الخاصة ببيع غلات الحكومة كالقطن والحبوب وغيرها.. »[2].

(١) تقرير كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٧٢ ـ ٧٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٨٨ .

كل ذلك بالاشتراك مع ناظر الداخلية ، الذى كان يدخل فى اختصاصه شئون الأسواق والتموين .

أما الصناعة ، فقد تعددت الجهات التى كانت تشرف عليها ، ولا شك أنه كان لكل مصنع مدير أو ناظر خاص به ، وكان هؤلاء النظار يمنحون أحيانا سلطات واسعة للتخفيف من مساوىء المركزية ، ورغم ذلك فقد كان لرجال الإدارة تدخل كبير فى شئون المصانع ، حتى إن ناظر المصنع لم يكن هو الذى يتولى صرف أجور ومرتبات العاملين فيه ، بل كانت المديريات هى التى تقوم بذلك ، فكان لابد للتصريح بالصرف من توقيع مدير الإقليم أو مأمور المركز ، كما كان محمد على يطلب أحيانا إلى مديرى الأقاليم « التفتيش على نظار المصانع ومناقشة حساباتها معهم »[١] .

وكان للباشا مجلس مشورة ، لكن رأيه كان استشاريا محضاً ، وكان خاضعاً تماما لسلطان الوالى .

هذا وقد عمد محمد على ، فى بعض أحوال قليلة ، إلى الاشتراك مع بعض الماليين الأجانب فى إنشاء بعض المشروعات التجارية أو المالية أو الخاصة بالنقل ، وبذلك كانت هذه المشروعات أولى تطبيقات شركات الاقتصاد المختلط فى مصر فى العهد الحديث[٢] .

وقد استمر النشاط الإنتاجى العام فى مصر يتخذ الشكلين المشار إليهما ، أى شكل الاستغلال المباشر والاقتصاد المختلط ، منذ عهد محمد على حتى السنوات القليلة الماضية ، فمثلا فى عهد سعيد واسماعيل ، نجد مشروعات عامة كانت تشرف عليها مباشرة بعض المصالح الحكومية ، كالسكك الحديدية المصرية ، بينما نجد أيضا أمثلة لشركات الاقتصاد المختلط ، كمساهمة الحكومة المصرية فى عهد سعيد فى شركة قناة السويس العالمية (سابقا) ، ومساهمتها أيضاً فى الشركة الخديوية للملاحة الخ. ولنا أن نلاحظ

---

(١) على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ — ١٦٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨١ — ٨٣ .

أن هذا الشكل الثانى من أشكال المشروعات العامة كان نادرا فى العمل ، بل إنه انعدم أو كاد فى عهد الاحتلال البريطانى، وكذلك حتى سنة ١٩٣١ ، أما منذ تلك السنة ، فقد عادت شركات الاقتصاد والمختلط إلى الظهور ، حيث ساهمت الحكومة المصرية فى ذلك التاريخ فى بنك التسليف الزراعى المصرى ، ثم ساهمت عقب الحرب فى إنشاء البنك الصناعى ، فوق أنها أنشأت بنك الائتمان العقارى سنة ١٩٤١ ، برأس مال حكومى صرف .

ومنذ بدأ عهد الثورة ، زاد اهتمام الدولة المباشر بشئون الإنتاج ، وكثرت المشروعات الإنتاجية التى قامت بها ، إما بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها ، وقد تم ذلك على الأخص فى شكل إنشاء شركات مساهمة ، كما عمدت الحكومة إلى تحويل بعض مصالحها القديمة التى كانت تزاول منذ البداية بعض أوجه النشاط الإنتاجى ، بالمعنى الوسع على الأقل ، إلى مؤسسات أو هيئات عامة ، ذات استقلال إدارى ومالى عن الدولة ، كما عملت على أن تسير هـــذه الهيئات على أسلوب صناعى أو تجارى ، فلا تتقيد بالأسلوب الحكومى المعتاد ، ومن قبيل تلك الهيئات ، الهيئة العامة للسكك الحديدية ، والهيئة العامة للمطابع الأميرية الخ . وكان الغرض من إنشاء هذه الهيئات تخليصها من التعقيدات الحكومية العادية التى لا تتمشى مع ما يستلزمه نشاطها التجارى أو الصناعى من سهولة ويسر . كما لوحظ أنه فى اتباع هذه الهيئات الأسلوب التجارى أو الصناعى مايستوجب تحديد رأس مال لها ، وقيامها بوضع حسابات خاصة بها تبين النتائج المالية التى ينتهى إليها أعمالها ، كذلك فإن الهيئات المذكورة تتمتع ، ولو إلى حدما ، بشىء من الاستقلال المالى ، الذى يسمح لها ببعض المرونة فى نشاطها المالى ، وبإجراء التجديدات والاستهلاكات اللازمة لها كذلك ، لاحظت الحكومة منذ سنوات أن مساهماتها المالية فى الشركات والمؤسسات المختلفة ، التى أخذت فى التكاثر كما قدمنا ، كانت متناثرة لا تجمعها فيما بينها رابطة ما ، كما كانت هذه المساهمات تتم تحت إشراف الوزارات مباشرة ، وهى ليست ذات دراية فى تصريف هذه الأمور، وبذلك اتضح وجوب العمل على جمع المساهمات المذكورة أو بالجزء الأكبر

منها ، تحت إشراف مؤسسات عامة تضع سياسة الاستثمار الخاصة بها ، وتوجهها ، وتعمل فى هذه الحدود على تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى ، وقد أنشئت المؤسسة الاقتصادية لخدمة هذه الأغراض بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧[1] ولم يلبث نشاط المنشأة أن تزايد بدرجة كبيرة ، منذ الأشهر الأولى من إنشائها ، وذلك بسبب ما وقع ، إثر العدوان الثلاثى ، من تمصير كثير من الشركات الإنجليزية والفرنسية ، فقد اشترت المؤسسة أسهم كثير من هذه الشركات ، كما اشترت — إما بنفسها أو عن طريق الشركات التى تساهم فيها — موجودات شركات أخرى ، أو حصص الأعداء فيها ، وقد منحها المشرع تسهيلات كثيرة فى هذا الخصوص ، من أهمها تمكين المؤسسة من تكوين شركات تكون هى المساهمة الوحيدة فيها ، كما ساهمت المؤسسة منذ ذلك التاريخ ، فى إنشاء عدد من المشروعات الإنتاجية . وبذلك ارتفعت استثماراتها فى أوجه النشاط المختلفة ، من بنوك وشركات تأمين وتعدين وصناعة وتجارة ونقل ، من ٣و٤٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ إلى ٩و٩٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ . كما أنها عقدت مع جهات مختلفة القروض الطويلة والقصيرة الأجل التى استلزمها مباشرة نشاطها .

وحين اطرد العمل فى تنفيذ مشروعات الصناعة الواردة فى البرنامجين الأول والثانى للتصنيع ، رؤى من الخير إنشاء مؤسسة خاصة تتولى أمر هذه المشروعات تحت اسم مؤسسة « نصر » .

كذلك أنشئت فى سنة ١٩٦١ مؤسسة أخرى ، هى مؤسسة « مصر » ، كى تتولى الإشراف على المساهمات المالية التى آلت إلى الحكومة إثر تأميم بنك مصر .

---

(١) انظر إسماعيل صبرى عبد الله : المؤسسة الاقتصادية ودورها فى التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، سنة ١٩٥٨ .

والبنك الأهلى المصرى ، المؤسسة الاقتصادية فى ثلاث سنوات ، النشرة الاقتصادية ، سنة ١٩٦١ ، العدد الأول ، ص ٧٣ .

كما أنشئت مؤخرا مؤسسات أخرى تخص النقل البرى ، والنقل البحرى ، والإسكان ، والتأمينات الاجتماعية ، ومصايد الأسماك الخ .

وحين صدرت القوانين الاشتراكية فى يوليه سنة ١٩٦١ ، مقررة تأميم العدد الأكبر من الشركات الهامة تأميما كليا أوجزئيا، وُزِّع الإشراف على هذه الشركات بين المؤسسات المشار إليها حالاً ، بحيث تضاعف نشاطها بسبب ذلك بدرجة كبيرة .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ ، أعيد توزيع شركات القطاع العام بين ٣٩ مؤسسة، وذلك على أساس الاختصاص النوعى للشركات المذكورة .

ويبين من ذلك أن المؤسسات المذكورة أصبحت تضطلع بالجزء الأكبر من القطاع الانتاجى العام، الذى يمثل بدوره معظم النشاط الإنتاجى فى غير قطاع الزراعة. ويوضح ذلك مدى أهمية دور هذه المؤسسات فى اقتصادنا القومى ، وعظم النتائج التى تترتب على تعاونها فيما بينها أو مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص . كما يتوقف كثير من تقدمنا الاقتصادى فى المستقبل على مبلغ النجاح الذى تصيبه هذه المؤسسات فى سياستها الانتاجية ، وفى رفع مستوى الكفاية الانتاجية فى الشركات التابعة لها ، ويكون ذلك بوسائل كثيرة، من أهمها التنسيق بين تلك الشركات ، وإدماج بعضها فى بعض كلما كان ذلك مطلوبا ، وتطبيق مبدأ التخصص على الشركات المذكورة ، وتقديم المعونة الفنية والمالية والتسويقية لها ، وبغير ذلك من الوسائل ، والمهم فى هذا كله أن يكون للمؤسسات المذكورة سياسة تتسم بالكفاية والمرونة فى نفس الوقت .

* * *

هذا عن شكل المشروعات العامة ، أما المشروعات الخاصة ، فإن أغلبها كان ولا يزال من قبيل المشروعات الفردية، وربما رجع ذلك إلى عدم اطمئنان معظم المستثمرين فى بلادنا ، وحتى عهد قريب على الأقل، إلى الاشتراك مع غيرهم ، ورغبتهم فى الاستقلال بإدارة منشآتهم ، واقتناعهم بإبقاء نشاطهم محصوراً فى دائرة ضيقة ، وعدم توافر الوعى الكافى لديهم للمساهمة فى الشركات . وقد كان ذلك سببا لتعرض المشروعات المذكورة للأخطاء التى تتعرض لها المنشآت الفردية عادة ، من توقف أحوالها على

ظروف المالك الشخصية ، ومبلغ مهارته الفنية والإدارية ، وقدرته المالية الخ .

وقد ظهرت إلى جانب المشروعات الفردية المذكورة ، أنواع مختلفة من الشركات . لكنها كانت أندر ما تكون فى قطاع الزراعة ، أما فى باقى القطاعات ، فقد كانت الشركات أكبر انتشاراً . وكان معظمها من قبيل شركات الأشخاص ، وأخصها شركات التضامن ، حيث يناسب هذا النوع من المشروعات رغبة كثير من المستثمرين فى قصر مشاركتهم على بعض أشخاص بالذات ، ممن يرتبطون معهم ببعض الروابط الشخصية القوية ، فيقبلون مشاركتهم على نحو يضمن لهم المساهمة المباشرة فى شئون الإدارة . لكن إذا كانت شركات الأشخاص تتفوق على غيرها من حيث العدد ، فإنها لا تتفوق عليها من حيث الأثر ، بل إن الغلبة فى هذا الخصوص لشركات الأموال ، وأخصها شركات المساهمة .

وحتى فى عهد محمد على ، نلحظ وجود بعض شركات كانت تعمل فى بعض القطاعات الهامة ، ومن أخصها قطاع النقل الداخلى والخارجى ، وكذلك فى التجارة الخارجية . ثم تزايد عدد الشركات فيما بعد ، منذ عهد سعيد وإسماعيل ، ويرجع ذلك فى البداية إلى أن المستثمرين الأجانب كانوا يفضلون هذا النوع من الشركات ، وخاصة الشركات المساهمة ، التى كانوا قد ألفوها فى بلادهم ، والتى لمسوا أثرها فى تجميع رؤوس الأموال الكبيرة اللازمة للقيام بالمشروعات الهامة ، والتى حققت رغبة كل منهم فى نفس الوقت فى حصر مسئوليته فى حدود مساهمته فى رأس المال . وسار على هذا النهج كثير من الوطنيين . كما ساعد فى إنشاء الشركات فى مصر تناول المشرع إياها بالتنظيم القانونى منذ أواخر القرن الماضى ، فقد أورد القانون التجارى الصادر سنة ١٨٨٣ بعض أحكام خاصة بالشركات ، ثم أصدر مجلس الوزراء فى سنتى ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٦ قرارات خاصة بالشركات المساهمة ، ثم تعددت بعد ذلك القوانين فى هذا الشأن حتى قيام الثورة ، حين صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذى تناول بالتقنين النصوص الخاصة بالشركات ، معدلا من أحكامها بغرض تلافى ما بها من نقص ، وحماية حقوق المدخرين ، مع التيسير على المتعاملين ، كما استحدث هذا القانون نوعا جديدا

من الشركات فى مصر ، هو الشركات ذات المسئولية المحدودة ، لملاءمته المنشآت الصغيرة والوسطى . هـــذا ، وقد عدل قانون سنة ١٩٥٤ المذكور عدة مرات منذ صدوره ، وذلك بغرض إحكام الرقابة على الشركات المساهمة ، ومنع سيطرة البعض على مجالس إدارتها ، وتحقيق كفاية أعضاء هذه المجالس الخ . وكان آخر التشريعات التى صدرت فى هذا الخصوص هو القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة ، والذى قرر أن تشكل هذه المجالس من سبعة أعضاء على الأكثر ، منهم اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال ، أما باقى الأعضاء ، فتنتخبهم الجمعية العمومية للشركة ، على أن يكون منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديرى الشركة أو مديرى الأقسام بها . كما قرر هذا القانون أيضا عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحـــدة من الشركات المساهمة .

* * *

وأخيرا ، فقد وجدت إلى جانب المشروعات العامة والخاصة فى مصر مشروعات أو جمعيات تعاونية . وقد تأخر ظهور هذه الجمعيات عندنا إلى أوائل القرن الحالى ، حيث اهتم المرحوم عمر لطفى ، قبيل الحرب العالمية الأولى ، بنشر الحركة التعاونية فى مصر ، وأنشأ بالفعل ، فى سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٠ بعض « النقابات الزراعية » « وشركات التعاون المنزلى »[٢] . وبذلك يتضح أن الحركة التعاونية المصرية لم تنشأ فى أوساط عمال الصناعة ، عكس ما تم فى كثير من البلاد الصناعية ، وفى مقدمتها انجلترا منذ النصف الأول من القرن الماضى ، بل كانت الزراعة هى المهد الأول للتعاون فى بلادنا ، ولا يزال أغلب الجمعيات التعاونية فى مصر زراعيا حتى الآن. والواقع فقد كان الرأى متجها عند المصلحين ، إلى أن يكون التعاون أداة إلى تخليص

---

(١) انظر جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون ، سنة ١٩٥٦ ، ص ١٢٤ وما بعدها . ومحمد حلمى مراد ، التعاون ، ١٩٦١ ، ص ٧١ وما بعدها .

الفلاح من براثن المرابين[١]، وإسداء الخدمات الزراعية إليه . وقدظهرت الحاجة إلى وجودالجمعيات التعاونية أكثر إلحاحا بعد صدور قانون الخمسة الأفدنة سنة ١٩١٣، فقد كان من شأن هذا القانون أن امتنعت البنوك عن تسليف صغار الملاك ، إذ حرم عليهم القانون المذكور الحجز على ممتلكات الفلاح الصغير وفاء بالدين ، مما زاد فى وقوع الفلاح فى قبضة المرابين .

ولما كان نشر الجمعيات التعاونية يستلزم صدور قانون خاص بها ، حتى لا تنطبق عليها الأحكام القانونية الخاصة بالشركات ، لذلك فقد أعدت الحكومة مشروع قانون خاص بهذه الجمعيات فى سنة ١٩١٤ ، لكن حالت الحرب دون إصداره، وبذلك كان أول قانون للتعاون فى مصر هو القانون الصادر لسنة ١٩٢٣ ، وقد حل محله قانون آخر سنة ١٩٢٧، الذى بقى معمولا به حتى سنة ١٩٤٤ ، حين صدر قانون جديد بقى مطبقا حتى صدور قانون سنة ١٩٥٦ . كما تحسن الإشارة إلى قانون سنة ١٩٥٢ الذى أنشأ الجمعيات فى مناطق الإصلاح الزراعى.

ويفسر هذا التطور التشريعى بعوامل أخصها الرغبة فى مراعاة التطور الاقتصادى والاجتماعى للبلاد ، وتفادى النقائص التى أظهرها العمل فى التشريعات السابقة ، وتسهيل إنشاء أنواع جديدة من الجمعيات التعاونية ، وإعادة تشكيل البناء الهرمى للتعاون ، وتوسيع دائرة نشاط الجمعيات ، ومنحها مزايا معينة تشجيعا لها الخ .

ويلاحظ بعض الكتاب[٢] أن الحركة التعاونية نشطت، فى مجال الزراعة ، نشاطا سريعا فى السنوات السابقة على سنة ١٩٣١ ، وذلك بسبب رغبة الفلاحين فى الإفادة من الائتمان الرخيص الذى كانت تمنحه الحكومة للجمعيات ولو فى حدود ضيقة ، عن طريق إيداعها مبلغا لهذا الغرض فى بنك مصر ، وكذلك بسبب رغبة العمد وغيرهم من رجال الحكومة فى الحصول على نتائج سريعة فى هذا المضمار ،

(١) وكان يشارك فى هذا الرأى بعض الكتاب الأجانب. انظر ، ارمنجون ، المرجع السابق ، ص ٦٤٠ وما بعدها .

(٢) عيسوى ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ـ ١٣٤ .

فأصبح عدد الجمعيات فى تلك السنة ٥٣٩ جمعية ، كما أصبح عدد أعضائها ٥٣٠٠٠ عضواً» . لكن أخذت الحركة التعاونية تتطور بعد ذلك وحتى نشوب الحرب ، حيث جعل بنك التسليف الزراعى ، الذى أنشىء سنة ١٩٣١ ، يقرض الزراع والجمعيات على السواء وإن كانت قروضه للجمعيات بفائدة أقل . ويقال إن هذه الميزة التى كان يمنحها البنك للجمعيات كانت تلقى تقديراً أكبر من كبار الزراع ، الذين بدأوا بسبب ذلك فى الالتحاق بالجمعيات والتسلط عليها . هذا ، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٣٩ : ٧٩٢ جمعية ، وبلغ عدد أعضائها ٧٨٠٠٠ شخصاً[١] .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية ، زاد عدد أعضاء الجمعيات التعاونية زيادة كبيرة ، بسبب اعتماد الحكومة عليها اعتماداً كبيراً فى توزيع مواد معينة كالسماد وغيره ، فوصل عدد الجمعيات ، سنة ١٩٤٤ ، ١٩٣٣ جمعية ، كما بلغ عدد أعضاءها فى تلك السنة ٧٧٨٨١٨ عضـــواً ، وقامت هذه الجمعيات بخدمات بلغت قيمتها فى تلك السنة ٨٢٦٧٦٤٠ جنيها.

أما فى أعقاب تلك الحرب ، وحتى سنة ١٩٥٢ ، فلم يزد عدد الأعضاء ، بل إنه كان فى تناقص أحيانا ، كذلك لم يزد فى الفترة المذكورة عدد الجمعيات ، إلا زيادة طفيفة[٢] ، بينما زاد نشاطها زيادة محسوسة ، فقد بلغ عددها فى سنة ١٩٥٢ ، ٢١٠٣

(١) عيسوى ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ . ويذكر الدكتور جابر جاد عبد الرحمن فى مقاله عن التمويل التعاونى والبنوك التعاونية المنشور فى معهد الدراسات المصرفية فى سنة ١٩٥٩ ، ص ٥٣ أن ... «البنك يفتحه الباب أمام الزراع لكى يقترضوا منه مباشرة قد صرف الكثيرين عن الانضمام إلى الجمعيات التعاونية ، إذ قد يجد هؤلاء بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة . . أن هذا الطريق مبسط أمامهم بدلا من أن يسعوا إلى تكوين جمعية تعاونية ، مع مايتطلبه هذا التكوين من إجراءات قد تستغرق وقتا قد يطول ، وبدلا من أن يتقيدوا بالحدود التى رسمها القانون فى هذا الخصوص . ومن ناحية أخرى فإن قصر التعامل مع البنك على صغار الزراع ومتوسطيهم قد دفع كبارهم إلى الانضمام إلى الجمعيات التعاونية (وهى الجمعيات التى اشتهرت باسم جمعيات الفرد الواحد) وهو انضمام قد لا يسعون إليه فى الحقيقة والواقع لرغبة منهم فى التعاون وإنما لتحقيق بعض المآرب ولتسخير هذه الجمعيات لتحقيق أغراضهم الشخصية» .

(٢) انظر مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

جمعية ، تضم ٧٤٦٨٣٦ عضواً ، كما بلغت قيمة مجموع خدماتها تلك السنة حوالى ٢٢٨٠٧٠٢ مليون جنيه . وقد اطرد نشاط الحركة التعاونية منذ الثورة ، فارتفع عدد الجمعيات فى سنة ١٩٥٩ إلى ٥٠٧٩ جمعية ، كما زاد عدد أعضائها وحجم نشاطها زيادة كبيرة .

لكن لم يقتصر الأمر فى السنوات الأخيرة على مجرد التطور العددى المشار إليه حالًا ، بل جاوزه إلى نواحى أخرى عديدة . وقد كان ذلك بتآزر الجهود الحكومية والشعبية معاً فى ميدان التعاون ، وإن كان أثر الحكومة فى هذا الشأن أكثر وضوحاً ، فمن جهة ، تم السعى فى استكمال البناء التعاونى فى عمومه ، من جمعيات منفردة مشتركة إلى جمعيات عامة واتحادات تعاونية إقليمية ونوعية واتحاد عام للجمهورية ، كما خلقت مؤسسات تعاونية تشرف على الحركة التعاونية فى ميادين الصناعة والزراعة والتعاون الاستهلاكى ، ومن جهة أخرى ظهرت أنواع جديدة من الجمعيات التعاونية ، كجمعيات تمليك المساكن وبنائها وجمعيات إصلاح الأراضى وجمعيات صيادى الأسماك وجمعيات تربية الدواجن أو المواشى أو التأمين عليها الخ .

ولا ينفى ذلك أن أغلب الجمعيات التعاونية بقى كما كان من قبيل الجمعيات الزراعية ، التى بلغ عددها ٣٠٥٨ جمعية فى منتصف سنة ١٩٦٠ . وقد أصبحت هذه الجمعيات الأخيرة ذات أهمية كبرى فى حياة الفلاح ، إذ لا يتم الآن اتصاله ببنك التسليف إلا عن طريقها ، كما تعددت أوجه نشاطها والخدمات التى تقدمها لأعضائها ، وقد تخلصت الجمعيات إلى حد محسوس من تسلط كبار الملاك عليها واستئثارهم بالجزء الأكبر من خدماتها . والواقع فإن الهدف هو أن تصبح الجمعية التعاونية إحدى الأدوات الأساسية فى تطوير الريف المصرى ، والتأثير فى إنتاجه كمًّا وقيمة ، وتغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين مختلف الأفراد الذين يقطنون فيه ، على أن ذلك يقتضى وعيا كبيراً لدى الأفراد ، وتعودا على التنظيم والعمل المشترك ، مع احتفاظ كلٍّ باستقلاله ، كما أنه يقتضى موالاة الدولة عنايتها بالحركة التعاونية لضمان

انتظام أعمالها وتماسك بنيانها واطراد نجاحها ، دون أن ينتهى الأمر بالجمعيات بسبب ذلك إلى أن تكون عالة على الدولة . والواقع فإن الفلسفة السائدة فى مصر حاليا ، وهى الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، تجعل من التعاون أساسا من الأسس التى يبنى عليها المجتمع الحديث ، وليس مجرد جهاز مكمل للإقطاع أو للرأسمالية ، كما كان عليه الحال حتى السنوات القليلة الماضية .

obeikan.com